

إبعاد الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945

عبد اللطيف الحناشي
كلية الآداب بصفاقس

كانت السلطات الإستعمارية الفرنسية بتونس بحاجة أكيدة إلى سياسة عقابية صارمة وحازمة لمواجهة النضالات التي يخوضها الوطنيون التونسيون وذلك كمحاولة منها للقضاء على نشاطهم أو على الأقل تجميده وحتى تتمكن بالتالي من تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والحفاظ عليها.

ومن معالم تلك السياسة فرض العقوبات المالية ذات المبالغ المرتفعة، وإيداع المناضلين السجون لفترات طويلة وفرض إجراءات الإبعاد ضدهم⁽¹⁾.

والواقع أن هذه الإجراءات لم تلحق التونسيين فقط بل كان هناك مئات من ضحاياها من الفرنسيين، وغيرهم من أفراد الجاليات الأوروبية المقيمين بتونس سواء منهم الذين كان لهم نشاط سياسي مساند للقوى الوطنية أو أولئك الذين كانوا ضحية سياسة دولهم المتعارضة مع السياسة الفرنسية في مرحلة معينة، أو الذين أتهموا بمعاداة المصالح الفرنسية بتونس.

(1) حول السياسة العقابية للسلطات الفرنسية بتونس تجاه الوطنيين التونسيين، انظر الأطروحة التي تقدمنا بها لنيل شهادة الدكتوراه وبإشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، تحت عنوان: «المراقبة والمعاقبة في ظل الحماية الفرنسية بتونس، الإبعاد السياسي النموذج (1881-1955)».

وإذا كان من الصعب تناول تفاصيل مجمل مظاهر السياسة العقابية الفرنسية وأشكال ممارستها المختلفة تجاه الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية خلال فترة الحماية الفرنسية (1881 - 1956) إلا أننا في المقابل سنحاول تناول أحد أشكالها، ونعني بذلك الإبعاد السياسي خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، وذلك بالتركيز خاصة على الإيطاليين والفرنسيين⁽²⁾، باعتبار ما يمثله هؤلاء من ثقل ديمغرافي واقتصادي بالبلاد ولاعتبارات أخرى سنحاول توضيحها لاحقاً.

أولاً - إبعاد الأجانب⁽³⁾ المقيمين بتونس : أنواعه وأطواره القانوني

I - مفهوم الإبعاد وأنواعه⁽⁴⁾

1 - المفهوم :

يمثل الإبعاد السياسي أحد أشكال العقوبات التي تفرضها السلطات القضائية والإدارية والأمنية والتي تتخذها السلطات السياسية أو الأمنية لبلد معين بغض النظر عن النظام السياسي القائم.

تندرج هذه الممارسة في سياق العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة ضد الأفراد والمجموعات التي تراها معادية لها ولمصالحها، فتأتي هذه العقوبة أو

(2) اهتمت بعض الكتابات بوضع الإيطاليين بتونس خلال مختلف مراحل الرستعمار الفرنسي، وبيّض مظاهر السياسة العقابية الفرنسية تجاه الإيطاليين، لكن التناول كان محدوداً جداً، وكذلك الحال بالنسبة للذين تناولوا النشاط السياسي للقوى الديمقراطية الفرنسية بتونس.

(3) نقصد بالأجانب الأفراد الذين يقيمون في دولة ما دون أن يحملوا جنسيتها، وهم بالتالي مجبرون على احترام قوانينها وأنظمتها المختلفة بغض النظر عن دوافع إقامتهم أو مدتها الزمنية، ويستثنى هنا اللاجنون الذين يعتبرون أجانب لكن توجد قوانين وتراتيب تنظم وجودهم ووضعياتهم.

(4) هذا العنصر أخذناه وبتصرف من الأطروحة آنفة الذكر: الحناشي (عبدالمطيف): المراقبة.. مرجع سبق ذكره.

الإجراءات كمحاولة من هذه السلطات لتجميد حركة الأفراد أو المجموعات أو تقييدها أو الضغط عليها وصولاً لإلغاء فعلها.

2 - أنواع الإبعاد :

يمكن أن نميز بين نوعين من الإبعاد

أ - إلى الداخل : ويتخذ عدة أشكال منها :

* الإبعاد الإداري : إلى محتشد أو منطقة معينة يخضع فيها المبعد إلى مراقبة الإدارة ولا يتمتع إلا بحرية جزئية ومشروطة ومراقبة.

يمارس هذا النوع من الإبعاد على عدد هام من الأفراد حيث يوضعون في محتشدات خاصة عادة ما تكون بإشراف السلطات العسكرية وتمارسه عند الإعلان عن حالة الطوارئ⁽⁵⁾ أو حتى في الأوقات العادية⁽⁶⁾.

* تحجير الإقامة⁽⁷⁾ : منع الفرد من الإقامة في مناطق معينة مع السماح له بالإقامة في مناطق أخرى دون الأولى، ولا يخضع عمليا إلى مراقبة دقيقة.

* الإقامة المراقبة⁽⁸⁾ : وهي أن يظل الفرد المعاقب في منطقته الأصلية، أو في منطقة أخرى، مع خضوعه (وفي كلتا الحالتين) إلى مراقبة الشرطة أو الجندرمة مع إلزامه بالحضور يوميا لدى مكاتب تلك الأجهزة للتوقيع حسب جدول زمني محدد.

ب - الإبعاد الى الخارج يتخذ هذا الإجراء الإداري أو القضائي بالنسبة للأجنبي الأوروبي المقيم بتونس شكلين أساسيين هما :

(5) تعرف هذه العملية بـ الترحيل الجماعي La déportation

(6) تعرف هذه العملية بالإبعاد الإداري L'internement administratif

(7) وهي عقوبة فضائية Interdiction de séjour

(8) وهي عقوبة فضائية أيضا Résidence surveillée

* الطرد L'expulsion خارج البلاد⁽⁹⁾.

* النفي إلى إحدى الجزر الإستعمارية لقضاء مدة العقوبة وهو نفي مقيد تصدره المؤسسة القضائية باعتبار خضوع الأجانب الأوروبيين للقضاء التونسي كما سنوضح ذلك لاحقاً.

II . الإطار القانوني لإبعاد الأوروبيين

يمكن اتخاذ هذا الإجراء من قبل عدة أطراف وهي :

1 - الباي : نظرياً وقانونياً لا يمكن أن يتخذ إجراء الإبعاد إلا الباي وذلك استناداً لأمر علي بهذا الخصوص⁽¹⁰⁾.

2 - المقيم العام : في حالات كثيرة يصدر المقيم العام أوامر بإبعاد الأفراد دون الرجوع إلى الباي إلا أنه مضطر إلى أخذ رأي وزارة الخارجية في أغلب الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر بالفرنسيين⁽¹¹⁾.

3 - السلطات العسكرية : المتمثلة خاصة في قادة الجيوش وذلك في حالتين :

الأولى عند الإعلان عن حالة الحصار حيث تمنح جميع الصلاحيات لاتخاذ ما تراه صالحاً وذلك دون الرجوع للهيئات القضائية، وتقوم هذه الأجهزة بمساعدة جهازي الشرطة والجندرمة باعتقال الأفراد على الشبهة

(9) الكسيس، م طرد الأجانب، دراسة في القانون المقارن، إبالفرنسية، باريس 1904.

Alexis (M), L'expulsion des étrangers: Etudes de droit comparé, librairie de la société. Paris J.B. 1909, p.40.

وهو إجراء قانوني وشرعي للدولة تجاه الأجنبي المقيم بأراضيها، إذ لاحظت أن وجوده يشكل خطراً على أمنها.

(10) أمر 13 أفريل 1898، الصادر بالمراند الرسمي عدد 30 المؤرخ في 16 أفريل 1898. الفصل السابع، «بإمكان الوزير الأول إبعاد أي أجنبي من التراب التونسي بأمر أممي إن كان مقيماً أو سائحاً ويجب أن يكون قرار الإبعاد موقفاً من طرف المقيم العام....»

(11) ويستند عادة إلى الأمر أعلاه وأمر 10 نوفمبر 1884 والقانون الملكي الفرنسي الصادر في جوان 1778.

وإبعادهم ووضعهم في المحتشدات أو فرض الإقامة الجبرية عليهم وحتى طردهم من البلاد⁽¹²⁾.

الثانية : في المناطق الخاضعة لسلطاتها الكاملة (التراب العسكري بأقصى الجنوب التونسي) حيث يخضع السكان والزوار لترتيب ونظم تلك السلطات⁽¹³⁾.

4 - السلطات القضائية : يخضع الأوروبيون المقيمون بتونس إلى القانون الفرنسي ويلتجئون إلى المحاكم الفرنسية التي انتصبت بموجب القانون التونسي المؤرخ في 27 مارس 1883 (التي عوضت المحاكم القنصلية)⁽¹⁴⁾ وتستمد المحاكم مرجعيتها القانونية من القانون الجنائي الفرنسي لسنة 1810 وقانون 30 ماي 1885 الذين يتضمنان فيما يتضمنان أحكاما بالنفي المقيّد. كذلك تقوم المحكمة العسكرية بنفس الدور⁽¹⁵⁾ وتنفرد تلك المحاكم جميعا بالقضايا التي يرتكبها الأوروبيون بتونس فيما بينهم أو ضد مؤسسات الدولة، أو التونسيون ضد الأوروبيين أو مؤسسات فرنسا.

(12) تم الإعلان عن حالة الحصار بالبلاد التونسية أربع مرات (دون اعتبار السنوات الأولى للإحتلال حيث عاشت البلاد التونسية تحت هذا الوضع الإستثنائي دون الإعلان عن ذلك). الأولى سنة 1911 الثانية سنة 1914 والثالثة سنة 1938 والرابعة بداية من 1 سبتمبر 1939 ويهتم الفصل 4 من هذا الأمر الأخير بالأجانب وتنظم حالة الطوارئ عادة بقانون، أما في تونس فتتظم بأمر.

(13) تمتعت السلطات العسكرية بتلك المناطق بعدة صلاحيات تأديبية وذلك حسب الأمر المؤرخ في 1882/06/10.

(14) الرائد الرسمي للبلاد التونسية، أمر مؤرخ في 19 أفريل 1883.

(15) بدأ العمل بالقانون الجديد للقضاء العسكري في 1 جانفي 1929. تنظر المحكمة العسكرية في الجرائم المنصوص عليها في عدة فصول من القانون الجنائي والتي تخص المس من الأمن الخارجي للدولة. انظر النص في أرشيف وزارة الخارجية، ص 171، ورقة 560 وما يليها.

ثانيا ، حدود ممارسة الإبعاد ضد الأجانب

I . الإبعاد السياسي تجاه الفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية :

1 . خصوصيات وضع الفرنسيين بتونس :

بداية لابد من الإشارة إلى خصوصية وضع الفرنسيين بالبلاد التونسية،

فإلى جانب إرتفاع عددهم⁽¹⁶⁾، وحسن تنظيمهم الاجتماعي والسياسي، فهم يتمتعون بامتيازات عديدة لا يتمتع بها غيرهم في البلاد كوجود الأحزاب والنقابات وجمعيات والتعاونيات وامتيازاتهم لا تخص ولا تعد في مجال العمل والرواتب والإرتقاء الوظيفي وفي امتلاك العقارات.

غير أن الذين يعارضون سياسة إدارة الحماية ويمارسون مقاومة ما ضدها، فإن هذه الأخيرة لا تتردد في تسليط أشد العقوبات ضدهم.

وان كانت عمليات طرد الفرنسيين من البلاد سواء عن طريق القضاء أو الإدارة قد أثارت ردود فعل عنيفة من طرف النخب الفرنسية في باريس أو حتى في تونس⁽¹⁷⁾ وأربكت إدارة الحماية ودفعتها باتجاه إعادة النظر في

(16) حسب الإحصائيات الرسمية فإن عدد الفرنسيين قد تطور خلال هذه الفترة كما يلي :

| السنة | 1956 | 1946 | 1936 | 1931 | 1926 | 1921 |
|----------------|---------|---------|---------|--------|--------|-------|
| الرحلة بالآلاف | 180.450 | 143.977 | 108.068 | 91.427 | 71.020 | 5.476 |
| | | | | | | 4 |

وردت هذه الإحصائيات في أرشيف الإقامة العامة، ص 1800، م 1، وصمدار أخرى.

(17) طالب بعض أعضاء البرلمان الفرنسي وأعضاء من رابطة حقوق الإنسان والمواطن بضرورة إعادة النظر في قوانين وإجراءات طرد الفرنسيين باعتبار أن تونس بلد محمي وللفرنسيين حقوق وامتيازات ويقصدون بذلك قانون 27 ماي 1885 حول تعجير الإقامة والأمر العلي المؤرخ في 13 أفريل 1898 انظر تلك الاحتجاجات في :

- بالنسبة للبرلمانيين انظر أرشيف وزارة الخارجية، ص 325، ورقة 529.

- بالنسبة للرابطة : انظر المذكرة في أرشيف الإقامة العامة، ص 1797، م 1، ورقة 334.

مارستها تلك واتجهت إلى ممارسة عقوبات أخرى منها الإبعاد إلى الداخل⁽¹⁸⁾، إلا ممارسة هذا النوع من الإبعاد والعنف لم تولد إلا ردود فعل محدودة.

كان عدد المبعدين التونسيين قبل الحرب العالمية الثانية محدودا ويظهر أن السلطات قد وجدت عدة صعوبات وهي تمارس تلك العقوبة على الفرنسيين ليس فقط لاعتبارات قانونية، ولكن لعوامل نفسية واجتماعية تتعلق بالفرنسيين وحرص الإدارة على استمرار نظرية التفوق والتميز الفرنسي حتى على مستوى العقوبة⁽¹⁹⁾.

2 - الإبعاد تجاه الفرنسيين خلال الحرب :

تميزت فترات الحرب العالمية الثانية بتونس باتساع حملات الإبعاد ضد التونسيين أساسا، واليطاليين وإن بدرجة أقل، كما كان الفرنسيون ضحية تلك الممارسة أيضا. تعرض الفرنسيون المقيمون بتونس إلى حملات الإبعاد خلال مرحلتين :

أ - المرحلة الأولى : امتدت من اندلاع الحرب حتى قبيل الإحتلال

الألماني لتونس : فقد قامت السلطات الفرنسية المؤيدة لحكومة فيشي، بأبعاد ما يقارب سبعة وأربعين فرنسيا من ديغوليين وشيوعيين واشتراكيين منهم ثلاثة وثلاثون وضعوا تحت نظام الإقامة المراقبة، والأربعة عشر الباقون أبعدهو

(18) رسالة المقيم العام بتونس مؤرخة في 24 مارس 1890 موجهة إلى وزارة الخارجية في أرشيف وزارة الخارجية، ص 540، ورقة 15، وأرشيف الإقامة العامة ص 1797، م 1، ورقة 358 وفي نفس المصدر ص 1708، م 3، ورقة 18.

أما عدد الذين أبعدهو إلى الداخل فلا يتجاوز عددهم أربعة مناضلين أما الذين أطردهو فقد بلغ عددهم 11 حالة بين 1914 و1927 ونحو 10 حالات خلال الثلاثينات دون اعتبار الذين يحملون الجنسية الفرنسية من الجزائريين.

(19) أنظر رسالة المقيم العام بتونس إلى وزارة الخارجية أواسط سنة 1911 حيث يذكر: وكيف ستكون خطوة العمرين الفرنسيين وسط الجماهير الأهلية، هذه الجماهير التي يجب أن تنظر لبرج العمرين بنفس العيون التي كان يرى بها الفلاح الفرنسي قلعة النبيل.. أرشيف وزارة الخارجية، ص 35، ورقات 230/190.

إداريا إلى محتشد سببيلة بالوسط التونسي⁽²⁰⁾. غير أن السلطات أخذت تطلق سراحهم تباعا منذ 11 نوفمبر 1942 أي قبيل السيطرة الألمانية على البلاد حيث وقع توجيه الديغوليين إلى الكاف أين أقام الجنرال جيرو «إقامة عامة» موازية. والواقع أن الكثير من الفرنسيين المعادين للفاشية أخذوا يغادرون تونس قبيل اندلاع الحرب خاصة إلى فرنسا في حين التحقت أقلية منهم بالكاف. أما ما تبقى من الفرنسيين المعادين للفاشية فقد كانوا عرضة للملاحقة والاعتقال عن طريق استيفا شخصياً.

ب - المرحلة الثانية : فترة هزيمة قوات المحور وانتصار الحلفاء
شهدت هذه الفترة حملة واسعة نسبيا ضد الفرنسيين المتهمين بالتعاون مع الألمان خاصة، فقد بلغ عدد المبعدين الذروة مقارنة بالفترات السابقة. وقامت الجهات الأمنية العسكرية بحملة اعتقال ضد الفرنسيين المشبوهين أو المتورطين صراحة بالتعامل مع «الأعداء» وذلك دون وجود ضوابط أو مقاييس أو قوانين محددة لتلك العملية، وقد أسفرت العمليات الأولى تلك، عن إبعاد نحو أربعمائة فرنسي تم وضعهم جميعا في محتشد سوق الجمعة⁽²¹⁾ وذلك إلى حدود جوان 1943، وبعد هذا التاريخ أخذت الأمور تتغير لصالح الفرنسيين فقد تم تشكيل المحكمة العسكرية في 23 جويلية 1943، لمحكمة أفراد المؤسسة العسكرية المورطين، ثم توسع صلاحيات تلك المحكمة تبعا لمذكرة صادرة بتاريخ 20 أكتوبر 1943، حيث أصبحت تنظر في «كل الجرائم والمخالفات التي ارتكبت ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي من طرف كبار الموظفين الفرنسيين»⁽²²⁾.

(20) الأرشيف الوطني التونسي: سلسلة الحركة الوطنية ص 44 ملف عدد 2 ر ع 1 أي 19 وتتضمن أسماء وجنسيات كل الذين تم إبعادهم خلال هذه الفترة أي بين 1 جويلية 1940 أي 8 نوفمبر 1942.

(21) من تقرير القائد العام العسكري بتونس إلى المسؤول الأمني مؤرخة 1943/06/29 انشر ذلك في أرشيف وزارة الخارجية، ص 2761.

(22) أرشيف وزارة الخارجية، ص 965، ورقات 23/21.

كما صدرت مذكرة بتاريخ 18 أوت 1943 تنص على تأسيس «لجنة التطهير» التي تمتعت بصلاحيات واسعة وكانت تعمل برعاية مباشرة من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N) ثم صدر أمر علي بتاريخ 2 مارس 1944 يتعلق ببعث لجنة عليا للبحث كانت برئاسة المقيم العام وعضوية كل من الكاتب العام للحكومة ومدير إدارة الشؤون السياسية (الفصل الأول)، ومهمتها التدقيق في مآل الأفراد المتهمين بالتعاون مع الألمان (الفصل الثاني) وكانت جلسات تلك اللجنة مغلقة، كما كانت تسمح للمتهم بإحضار من يدافع عنه ويبرئ ساحته. كما كانت مؤهلة لإحالة المتهم إلى المحكمة أو تسليط عقوبات إدارية ضده أو رفعها أو ترك سبيله، وكان على اللجنة أن تنظر في نحو سبعمائة ملف اتهم أصحابها بالتعاون مع الألمان بأشكال مختلفة إلا أن نحو مائة وخمسة وعشرين متهما كانوا قد غادروا البلاد عند وصول الحلفاء أي أن عدد من تبقى من المتهمين كان في حدود خمسمائة وخمسة وسبعين فرنسيا يضاف إلى عدد آخر من المتهمين والمسجونين والمبعدة والذين أرسلوا مطالب للنظر في حالاتهم⁽²³⁾. ولا تمكننا الوثائق التي اطلعنا عليها من تحديد عدد المبعدة الفرنسيين بدقة خلال هذه الفترة غير أن ما يمكن أن نسجله في هذا الإطار هو أن عمليات الاعتقال قد تواصلت، تماما مثلما تواصلت عمليات إطلاق السراح حيث انخفض عدد المبعدة الفرنسيين إلى حدود يوم 6 أوت 1943، إلى نحو سبعة وستين نفرا ستة منهم أبعدها بتهمة المس بالامن الخارجي للدولة، وواحد وأربعون، أبعدها لأسباب سياسية والعشرون الباقون أبعدها لارتكابهم جرائم وأعمال حرب⁽²⁴⁾.

(23) قائمة الأشخاص المتعاونين مع الألمان في أرشيف الإقامة العامة، ص 1583، م 1، ورقات 84/74.

(24) قائمة بالموقوفين الفرنسيين ونوع العقوبات التي سلطت عليهم ثم إنجازها بطلب من اللجنة الوطنية للتحرير الوطني في أرشيف الإقامة العامة، ص 1583، م 2، ورقة 548.

وقد ارتفع عدد المبعدين الى حدود أواسط جانفي 1945 إلى نحو ستة وثمانين مبعدا، خمسة وستون منهم في المحتشدات والبقية أي واحد وعشرون، وضعوا تحت نظام الإقامة الجبرية المراقبة في مناطقهم⁽²⁵⁾. ويظهر أن نداءات بعض الفرنسيين الأحرار بضرورة معاقبة الذين خانوا فرنسا من الفرنسيين⁽²⁶⁾، قد وجدت صدى وهو ما أدى الى اعتقال المئات منهم للتحقيق وقد أطلق سراح عدد هام منهم في الوقت الذي تم فيه معاقبة البعض الآخر وهو ما أدى إلى إرتفاع عدد المبعدين الذي وصل إلى نحو مائة وخمسة مبعدين⁽²⁷⁾. رغم ذلك فإن عدد الفرنسيين المعاقين، خاصة المبعدين يظل محدودا جدا ولا يعبر عن حقيقة تورطهم، وذلك مقارنة بالتونسيين ويظهر أن ذلك كان في إطار خطة تهدف لإدانة التونسيين والتقليل من مسؤولية الفرنسيين، وذلك لعدة اعتبارات منها :

رغبة السلطات الفرنسية في تنزيه الفرنسيين المقيمين بتونس من تهمة الخيانة والتعامل مع الألمان بقدر الإمكان، والعمل على إبراز الجالية الفرنسية كضحية من ضحايا الألمان والإيطاليين وخاصة التونسيين، لذلك كانت «سياسة التطهير» محدودة⁽²⁸⁾.

- إن محاسبة الفرنسيين على سلوكهم السياسي أثناء التواجد الألماني بتونس سوف لن يساعد مهمة السلطات الجديدة في إعادة الثقة للجالية

(25) تحت عنوان «مبعدون» وتتضمن إلى جانب الفرنسيين الإيطاليين المبعدين، 1408 في المحتشدات و59 في الإقامة الجبرية. أرشيف الإقامة العامة، بكرة 414، م 1.

(26) انظر مثلا رسالة فرع صفاقس للجنة فرنسية إلى الجنرال ديغول مؤرخة في 1943/7/26 في أرشيف الإقامة العامة، ص 1869، ورقة 669.

(27) انظر مثلا رسالة فرع صفاقس للجنة فرنسية إلى الجنرال ديغول مؤرخة في 1943/7/26 في نفس المصدر.

(28) علبة الصغير، عميرة، «مشاكل التصفية بين فرنسيي تونس بين 1943 و1945»، [بالفرنسية] في المجلة التاريخية المغربية، عدد خاص تقدير لروبار شارل أجرون، الجزء الأول، ص. ص. 35 -

الفرنسية بتونس، بل لربما سيساهم في تشفي الآخر، وهو ما يتناقض مع مبدأ التفوق الذي سعت فرنسا لتكريسه منذ إحتلالها للبلاد التونسية.

- الإكتفاء بتنزيل عقوبات خفيفة على «المتعاونين» وذلك على شكل عقوبات إدارية، كالحط من الدرجة، أو نقلتهم إلى مراكز بعيدة، أو تقديمهم إلى القضاء الذي يصدر بدوره عقوبات خفيفة، وحتى الذين صدرت ضدهم أوامر بالإبعاد، سريعا ما كان يطلق سراحهم.

- لا شك أن مهمة الأجهزة الأمنية الفرنسية كانت منذ البداية تهدف إلى إدانة السكان التونسيين وتحميلهم كل المصائب التي حلت بالفرنسيين بالبلاد التونسية منذ وجود الألمان بها، ولهذا السبب لم تكثر كثيرا بجرائم الفرنسيين، وهو أمر طبيعي بالنسبة للنظرية العنصرية التي تتعامل بها أجهزة الإستعمار، التي تحاول دائما إبراز الآخر كجان ومتآمر، أما الفرنسي فهو نقي - وفوق كل الشبهات. وإذا كان الآخر هو غير الأوروبي (التونسي في هذه الحالة)، إلا أن أحداث الحرب دفعت باتجاه اعتبار الإيطاليين المقيمين بالبلاد التونسية كمجرمين أيضا. فكيف تمت معاقبتهم ؟

II - إبعاد الإيطاليين المقيمين بالبلاد التونسية

1 - خصوصيات وضع الجالية الإيطالية التونسية :

تميز الوجود الإيطالي بتونس بارتفاع عدد المقيمين ⁽²⁹⁾ وحسن تنظيمهم والتأثير العميق في الأوضاع الاقتصادية للبلاد، كما نشط الكثير منهم في الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية الفرنسية المتواجدة بتونس، واحتل البعض منهم عدة مراكز قيادية بل كانت بعض قيادات النقابات القطاعية من

(29) تطور عدد الإيطاليين بتونس بالآلاف :

| 1946 | 1936 | 1926 | 1911 | 1901 |
|--------|--------|--------|--------|--------|
| 84.935 | 94.289 | 89.000 | 88.000 | 71.000 |

الإيطاليين⁽³⁰⁾ كما عملت الحركة الفاشية تحت ستار المنظمات الشعبية الإيطالية المتواجدة بالبلاد⁽³¹⁾.

لقد أدى النضال السياسي والنقابي للإيطاليين بتونس سواء في إطار الحركة التقدمية الفرنسية، أو في إطار الحركة الفاشية إلى التصادم مع إدارة الحماية وأجهزتها الأمنية المختلفة التي سلطت على الإيطاليين أنواعا شتى من العقوبات ومنها الإبعاد.

لم يكن الإبعاد في الواقع الإجراء الأمثل الذي كانت تستخدمه إدارة الحماية ضد من تعتبرهم مشاغبين من الإيطاليين، بل كانت تلتجئ إلى عملية طردهم من البلاد.

ولا شك أن هذا الإجراء يمثل أكثر الحلول نجاعة بالنسبة لأجهزة الحماية فمن ناحية يمكنها هذا الطرد القانوني من التخلص نهائيا من تعتبرهم «مشاغبين» ومن ناحية أخرى تبعد تأثيراتهم المحتملة في حالة إبعادهم إلى الداخل، لذلك كانت عمليات إبعاد الإيطاليين إلى الداخل قبل الحرب العالمية الثانية محدودة جدا ومست بعض النقابيين أساسا⁽³²⁾.

2 - إبعاد الإيطاليين خلال الحرب العالمية الثانية :

أ - الإبعاد من 1939/09/01 إلى هزيمة المحور: سارعت أجهزة الحماية منذ إعلان حالة الحصار إلى مباشرة عمليات إبعاد محدود ثم دخلت مرحلة التنظيم لعمليات أوسع وأشمل. وذلك على ثلاث مراحل :

(30) سيعزز هذا الدور القيادي للإيطاليين في النقابات والحركة الاشتراكية والشيوعية بداية من العشرينات كـريم، مصطفى، الفاشية وإيطاليو تونس 1918 - 1939، [بالفرنسية]، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

Kraim (M) : Le Fascisme et les Italiens de Tunisie (1918-1939). C.E.R.E.S

(31) من أكبر المؤسسات ذات الفاعلية في المجال نذكر المعاهد والمدارس (12.000 تلميذا) والمستشفى (275 سرير) جمعية قدماء المحاربين.

(32) لا يتجاوز في الواقع عدد هؤلاء 10 انفار، بسيس، جوليوات، المؤسسون، فهرس بيوغرافي للإطارات النقابية بتونس 1920 - 1956، [بالفرنسية] لارمتان، باريس 1985، ص 75.

Bessis (j): Les fonda 1920 - 1956, l'Harmattan, Paris 1985, p75.

*** المرحلة الاولى :** انطلقت إثر توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا وذلك يوم 23 أوت 1939 وموافقة الشيوعيين بتونس على مضمونها والدعاية لها فقامت الأجهزة المختصة الفرنسية باعتقال مجموعات من الإيطاليين التي تنتمي إلى نزعات مختلفة وخاصة من الشيوعيين والإشتراكيين ثم قامت السلطات الفرنسية بتحجير الصحف الشيوعية⁽³³⁾ وفي الوقت ذاته صدرت أوامر بإبعاد بعض القادة الشيوعيين، وضعوا جميعا في محتشد الكاف إلى جانب بعض المبعدين التونسيين⁽³⁴⁾.

*** المرحلة الثانية :** بداية التحضير لعمليات واسعة لإبعاد الإيطاليين: انطلق تنفيذ هذه العملية مباشرة بعد تزايد الحشود العسكرية الإيطالية على الحدود الليبية التونسية واستنفار القوات الإيطالية في كل من جزيرتي صقلية وسردينيا ولتزايد ضغط الأسطول الإيطالي المتجول قبالة السواحل التونسية⁽³⁵⁾ شملت عمليات الإبعاد بالخصوص كل الإيطاليين المسجلين بدفتر (ب)⁽³⁶⁾ والذين تتراوح أعمارهم بين 17 و50 سنة والمستقرين بالمناطق البحرية التونسية⁽³⁷⁾ وقد بلغ عدد المبعدين من هذه الفئة نحو ألف وسبعمئة شخص حسب مصادر الحماية⁽³⁸⁾. وقد وصفت الجهات المسؤولة هذه العملية بأنها «إجراء وقائي فرضته حالة الحصار وأملته الضرورات الإستراتيجية

(33) بعد التوقف التلقائي لكل من صحيفتي «الطلعة»، والمستقبل الاجتماعي، وذلك لأسباب مالية على ما يبدو لم يبق للشيوعيين إلا الصحيفة الإيطالية «الجورنالي» الناطقة بالإيطالية والمعادية للفاشية وكان قد أصدرها كل من فيليو سبانو وأميندولا أواسط 1938 وكانا من الأعضاء البارزين للحزب الشيوعي التونسي..

(34) أرشيف الإقامة العامة، ص 2308، ورقات 622/582.

(35) بسيس المتوسط... م.م. ص 267.

(36) يضم هذا الدفتر أسماء كل الأفراد الذين لهم نشاطات سياسية أو نقابية ومن الذين تعتبرهم سلطات الحماية مشبوهين أي معارضين لوجودها بالبلاد التونسية أو غيرهم من الجنسيات.

(37) وثيقة غير موقعة على شكل تقرير قدمه مديرا لصالح الأمنية إلى الأميرال استيفا حول

عمليات إبعاد الإيطاليين مؤرخ في 03-01-1945 أرشيف الإقامة العامة، ص 2364، م 1.

(38) نفس المصدر.

والأمنية لمواجهة احتمال وقوع أي عمليات حربية هامة بالمناطق الحدودية البحرية والبرية بالبلاد التونسية (39).

*** المرحلة الثالثة :** وكانت أوسع وأشمل. وقد صدر أمر الإبعاد الجماعي، فوق تجميع الإيطاليين حتى المعادين للفاشية والشيوعيين واليهود الإيطاليين في مناطق معينة تحت إشراف أجهزة الجندرمة وإدارتها بمساعدة قوات الشرطة، تمت العملية تحت ضغوطات نفسية وصعبة وفي إطار من الفوضى الشامل. ولكن ورغم ذلك لم تسجل أحداث خطيرة أو مقاومة عنيدة من طرف المجمعين (40)، ثم باشرت الجندرمة عمليات الفرز حيث تم استبعاد فئات معينة من الإيطاليين من عملية الإبعاد وهم :

- الإيطاليون الذين ينتظرون الحصول على الجنسية الفرنسية.
- الإيطاليون الذين لهم قريب من درجة أولى كالأب أو الابن أو الأخ أو الصهر، مجند بالجيش الفرنسي.
- الأفراد الذين عملوا بالجيش الفرنسي سابقا أو من الكجندين حاليا.
- المصابون والمرضى والآباء لعائلات كثيرة العدد (41).

كما وقع استثناء الإيطاليين العاملين في الفروع الصناعية. الضرورية والهامة خاصة في مجال الميكانيك والكهرباء والبناء، بضمان من أعرافهم الفرنسيين (42)، وفي النهاية تم إبعاد نحو خمسة عشر ألف إيطالي 1500 (43) بمن فيهم أربعون من رجال الدين الذين اعتبرت لهم الجهات المسؤولة الأكثر صخبا وإحداثا للإضطراب وقد وقع الاتفاق مع رئيس الأساقفة لوضعهم تحت

(39) نفس المصدر.

(40) وذلك حسب تقرير إدارة الأمن الموجهة للمقيم العام 03-01-1941 نفس المصدر.

(41) المصدر أعلاه، وثيقة غير موقعة.

(42) بلغ عدد العمال المستثنى من الأبعاد من منطقة تونس لوحدها نحو 200 عامل ومختص.

(43) التقديرات متضاربة حتى في أدبيات الحماية التي أذكر في وثيقة أخرى أن عدد الإيطاليين

المبعدين هو 61.000 في حين تقدر المؤرخة جولييت بسيس عدد المبعدين الإيطاليين بين 20

و30 ألف مبعد. بسيس، المتوسط... م. م. ص 287.

نظام الإقامة في دير منزل⁽⁴⁴⁾، ثم توزيعهم على عدة محتشدات منها : سبيطلة، عين صفرة، القصرين ورحل نحو ألفين منهم إلى منطقة كريد (Kreider) جنوب وهران بالجزائر وكانوا في الغالب من الفلاحين ومن العاملين في القطاعات الحرة. وعند الوصول أطلق سراح نحو خمس وثلاثين امرأة يشتغلن في قطاع التعليم⁽⁴⁵⁾ غير أن إقامة هؤلاء في المحتشدات سوف لن تطول كثيرا، فبعد توقيع اتفاقية الهدنة بين فرنسا وإيطاليا يوم 24 جوان 1940 في روما، سيبدأ في إطلاق سراح البعدين.

واستمرت عمليات إطلاق السراح إلى حدود يوم 18 جويلية 1940 ولكن مع بقاء عدد قليل منهم في المحتشدات سواء بالبلاد التونسية أو بالجزائر⁽⁴⁶⁾.

وبالتوازي مع ذلك تم طرد وإرجاع نحو ألف ومائة إلى إيطاليا عبر الحدود الليبية التونسية⁽⁴⁷⁾ إلا أن عمليات الإبعاد لم تتوقف، فبعد الهدنة بدأت حملة منظمة واسعة استهدفت خاصة الإيطاليين المناهضين للفاشية من شيوعيين وماسونيين ويهود وقد بلغ عدد هؤلاء نحو إثني عشر ألف (12000) فرد منهم إثتان وضعا تحت الإقامة والبقية تم إبعادهم إلى الكاف⁽⁴⁸⁾. ويظهر أنهم تعرضوا للتهديد والإهانة من طرف بعض الأعوان من ذوي النزاعات

(44) وثيقة مؤرخة في 1943/7/16، أرشيف الإقامة العامة، ص 2366. وكانت إدارة الحماية تشك في الدور والتأثير الذي يمارسه رجال الدين من أصل إيطالي لصالح إيطاليا كهوية وفي ما بعد لصالح إيطاليا الفاشية. وبطبيعة الحال فإن نشاط هؤلاء قد شكل إزعاجا مستمرا لفرنسا.

(45) نفس المصدر، ورقات 288/287.

(46) جاء قرار إطلاق سراح بمقتضى الفصل 21 من اتفاقية الهدنة الموقعة من الطرفين من سر هذا الفصل إطلاق جميع الإيطاليين المبعدين لأسباب حربية أو سياسية أما الذين ظلوا قيد الإبعاد فقد اعتبرتهم فرنسا جواسيس.

(47) نفس المصدر، ورقة 301.

(48) الأرشيف الوطني كرتون 44 ح : قائمة إسمية للأفراد المبعدين إداريا أو الموضوعين تحت المراقبة بين الفترة الممتدة من 1940/7/1 و 1940/11/8 ونذكر منهم أويير فكتور والفانو روجي وبيترو بنجيامتو وهو نقابي وراو بيترو نقابي أيضا، انظر أيضا B.R. 532 C2308 F:40.70

الفاشية⁽⁴⁹⁾ ومقابل ذلك تعرض بعض الإيطاليين من ذوي النزاعات الفاشية إلى الإبعاد إلا أن تدخل لجان الهدنة الإيطالية أوقف تلك العملية (ومن بين هؤلاء كارو ليجيار دانوا وايكو سكفردا القنصل الإيطالي ومساعدته أسايف في منطقة المظيلة) بتهمة إثارة أحداث عنف بين الأجناس، وتم ترحيلهما من تونس إلى إيطاليا لاحقاً⁽⁵⁰⁾.

ويظهر أن إطلاق سراح المبعدين بتلك الطريقة، لم يحقق الأهداف التي كانت فرنسا تسعى إلى تحقيقها، فقد عاد الإيطاليون من الإبعاد بروح انتصارية حيث إنهم تخلصوا من عقدة الخوف منذ أن كانوا في المعسكرات حتى أنهم لم يترددوا في الإعلان عن فرحتهم بانتصار إيطاليا الفاشية وبدأ سلوكهم يتغير شيئاً فشيئاً، يعبرون صراحة عن انزعاجهم من الفرنسيين⁽⁵¹⁾.

ب - إبعاد الإيطاليين بعد انتصار قوات الحلفاء بالبلاد التونسية : باشرت الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية عملية إبعاد الإيطاليين منذ اليوم الأول لاسترجاع نفوذها على البلاد التونسية وقد تمت تلك العملية على مرحلتين.

*** المرحلة الأولى :** انطلقت منذ يوم 8 ماي 1943 واستمرت إلى حدود 6 أوت 1943 وقد تميزت بالاعتباطية والعشوائية واستندت على مذكرة كان أصدرها الجنرال جيرو يوم 18 أفريل 1943 والتي يأمر فيها بإبعاد وطرد كل الأجانب من غير التونسيين الذين كانوا قد غادروا مناطق سكنهم الأصلية والتحقوا بجيوش المحور، أو الذين تعاملوا معها بأي شكل من الأشكال، ولا تقتصر تلك العقوبة على الأفراد بل تشمل العائلات ومصادرة

(49) بسيس، المتوسط... م.م. ص 311.

(50) نفس المرجع. ص 311.

(51) رسالة من مصالح الأمن إلى المقيم العام بتاريخ 1941/1/3 غير مرقمة. أرشيف الإقامة العامة

الأملاك⁽⁵²⁾ (الفصلان الأول والثاني) وبموجب ذلك تم اعتقال نحو خمسمائة واثنتان وخمسون إيطاليا في خمس مناطق بحرية⁽⁵³⁾ عن طرق الأمن العسكري، ثم إبعاد نحو ثلاثمائة وتسعة وستون نفرا منهم عشرون تم إبعادهم بتهمة المس من الأمن الخارجي للدولة ومائتان وثمانية وثمانون لأسباب سياسية (ويقصد بذلك نشاطهم الفاشي) والبقية أي واحد وستون بتهمة جرمهم وأفعال حرب⁽⁵⁴⁾، كما تم اعتقال نحو خمسمائة وعشرة إيطاليين عن طريق الشرطة وتم إبعاد نحو ثلاثمائة وتسعة عشر منهم إلى محتشد صواف⁽⁵⁵⁾ ليكون مجموع المبعدين نحو ستمائة وثمانية وثمانون إيطاليا كما يوضح ذلك الجدول المرافق، (عدد 1).

جدول عدد 1 :

عمليات الاعتقال التي قامت بها أجهزة الأمن العسكري ومصير المعتقلين الإيطاليين (بتونس وفريفييل وسوسة وصفاقس وقابس)⁽⁵⁶⁾

| الموقوفون | المبعدون | المحالون العسكري | المسرحون | محل بحث |
|-------------------------------|----------|---------------------|----------|---------|
| 54 | 20 | 25 | 02 | 07 |
| 373 | 288 | 34 | 30 | 21 |
| 125 | 61 | 46 | 08 | 10 |
| 552 | 369 | 105 | 40 | 38 |
| المس من أمن الدولة الخارجي | | | | |
| أسباب سياسية | | | | |
| جرائم وأفعال حرب | | | | |
| الجملة | | | | |

(52) مذكرة مؤرخة في 1943/04/18، الكاف، غير مرقمة. أرشيف الإقامة العامة، ص 2761.

(53) وهي تونس وسوسة وصفاقس وقابس وفريفييل.

(54) أرشيف الإقامة العامة، ص 2364، م 1.

B.R52, C1583 D2 F 548.

(55) أرشيف الإقامة العامة، ص 1583، م 2، ورقات 560/529.

(56) إحصائيات عن حجم الإيقافات والعقوبات الإدارية المسلطة قدمها الجهاز العسكري بتاريخ 12/

1943/6. أرشيف الإقامة العامة، ص 1583، م 2، ورقات 548/547.

لاشك أن ذلك لا يعبر عن الحجم الحقيقي للمبعدين الإيطاليين، باعتبار عدم توفر معطيات عن المقيمين في جهات أخرى غير الجهات المذكورة آنفا، ويظهر أن الأجهزة المختصة لم تتمكن من ضبط كامل عدد الإيطاليين المعتقلين والمبعدين، وذلك بسبب الفوضى التي سادت العملية وعدم التنسيق بين مختلف المصالح، التي لم تتمكن بدورها من ترتيب أوضاعها، لذلك قدمت تلك المعطيات المختزلة والسريعة تلبية لرغبة ملحة وعاجلة من طرف اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، حتى أنها لم تتمكن من تحديد مراكز المبعدين كما طلب منها⁽⁵⁷⁾.

جدول عدد 2 :

عمليات الإعتقال التي قامت بها أجهزة الشرطة المدنية⁽⁵⁸⁾

| التهمة | المبعدون | المعتقلون بالسجن المدني | إطلاق السراح |
|-----------------------|----------|----------------------------|--------------|
| المسجلين بدفتر ب - | 319 | 155 | 36 |

*** المرحلة الثانية :** تميزت بالتنظيم والدقة ووضوح الهدف، بدأت العملية تسير في إطار مخطط واضح، يستهدف بالأساس عناصر النخب والإطارات⁽⁵⁹⁾، وكان الهدف ذو أبعاد متعددة منها :

- نزع وسائل الدعاية المضادة لفرنسا.

(57) رسالة الجنرال ماست المقيم العام الفرنسي بتونس إلى قائد القوات الفرنسية بتونس مؤرخة 3/1943/8 رسالة من قائد الأمن العسكري. أرشيف الإقامة العامة، ص 1583 م 2. ورفقات 545.

(58) احصائيات قدمتها إدارة الشؤون السياسية مؤرخة في 1943/8/6 أرشيف الإقامة العامة، ص 1583 م 2، ورفقات 530/529.

(59) وثيقة مؤرخة في 16 - 07 - 1943 تحت عنوان: مشكل الإبعاد أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

إستخدام الإبعاد كمرحلة إنتقالية، وكوسيلة للضغط وترويع الإيطاليين، حتى يغادروا البلاد وصولاً لإجثاث الوجود الإيطالي بتونس وضمان الحضور الفرنسي وسيادته وذلك من خلال فتح المجال واسعا أمام الفرنسيين⁽⁶⁰⁾.

وطبقا لذلك بدأت العمليات، فقد وقع إبعاد نحو ألف ومائتين وثمانية وثمانون فردا تم توزيعهم على المحتشدات التالية⁽⁶¹⁾:

- * سوق الجمعة 73
- * تطاوين صواف 419
- * القطار 155
- * قصر قفصة 550

وقد تواصلت عمليات الإبعاد، حيث تشير بعض الوثائق إلى إبعاد نحو ألف وثمانمائة وثلاثون (1830) مبعدا، العدد الأكبر منهم وضعوا في محتشدات مختلفة بالقصرين، سبيطة، ماره (بجهة قابس)، والقلعة منهم وضعوا تحت نظام الإقامة المراقبة أو تحجير الإقامة ففي مناطق مختلفة وقد شملت تلك العمليات جميع الفئات الإجتماعية من رجال دين، ومدرسين ورجال قضاء وإطارات صحية ورجال مال وأعمال ...⁽⁶²⁾.

(60) المصدر نفسه.

(61) مذكرة أمنية مؤرخة في 01 - 09 - 1943 أرشيف الإقامة العامة، ص 58.

(62) وثيقة سرية أمنية مؤرخة في 15 - 03 - 1944 أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

جدول عدد 2 :

مخطط الأنواع العقوبات تجاه أفراد النخبة من الإيطاليين⁽⁶³⁾.

| المهنة | العدد الجملي | المبعدون | المطرودون | المسجونون بالبقاء |
|---------------------|--------------|----------|-----------|-------------------|
| مدرّسون | 233 | 168 | 150 | - |
| رجال دين | 68 | 32 | 36 | - |
| رجال قضاء | 30 | 11 | 19 | - |
| اطباء | 102 | 23 | 60 | - |
| اطباء أسنان | 12 | 3 | 06 | 03 |
| صيادلة | 68 | 7 | 40 | 16 |
| قابلات | 38 | 3 | | 10 |
| مهندسون | 33 | 18 | 15 | - |
| أعوان بنوك تأمين | 100 | 32 | 68 | |
| مقاولون | 20 | | 20 | - |
| صناعيون | 25 | | 25 | - |
| ورشات أصحاب ميكانيك | 15 | | 15 | - |
| كبار التجار | 40 | | 40 | - |
| ملاكون زراعيون (2) | 1450 | 400 | 150 | |
| الجملة | 2334 | 697 | 644 | 48 |

وقد تعزز توجه الإدارة العسكرية والسياسية بتونس باستخدام عقوبة الإبعاد كأداة ضغط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا، بعد إنعقاد مؤتمر بالجزائر بتاريخ 26 ماي 1944 لبحث مسألة الإيطاليين بتونس، وقد انتهى بإصدار عدة توصيات منها :

- العمل على إغراء المبعدين برفع قرار الإبعاد عنهم وإطلاق سراحهم بل ورفع المصادرة عن أموالهم وممتلكاتهم، وذلك بشرط بيعها وتركهم البلاد حالاً.

(63) تقرير سري للغاية 1943/7/16 بعنوان (مشكل الإبعاد)، أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

- السماح لهؤلاء بتحويل الأموال التي بحوزتهم، إلى إيطاليا، وتسهيل تلك العملية.

- إبعاد من تبقى من الملاكين الزراعيين أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية.

- ممارسة ضغوطات متنوعة على من تبقى من أفراد النخبة الإيطالية، وذلك من خلال خلق مناخ لا يشعر فيه هؤلاء بالأمن والطمأنينة، وإطلاق الشائعات حول قيام الأجهزة المختلفة بإجراءات ردعية ضد من تبقى من الإيطاليين ...⁽⁶⁴⁾ وعملا بتلك التوصيات باشرت الأجهزة المختصة وواصلت اعتقال وإبعاد المزيد من الإيطاليين وممارسة الضغوطات المختلفة عليهم، ولكن ورغم توفر المعطيات حول حجم المبعدين إلا أنها تبدو شديدة التناقض وذلك لعدة عوامل منها :

- الخلط بين مفهوم الإبعاد إلى الداخل والطرده إلى الخارج أي إرجاع الإيطاليين إلى بلادهم، بشكل غير متعمد.

تعدد الأجهزة الأمنية القائمة بتلك العملية وعدم وجود تنسيق فيما بينها.
- تقديم معطيات غير دقيقة لا تعبر حقيقة عن حجم المبعدين، خاصة بعد الضغوطات المتعددة، سواء تلك التي صدرت من طرف قنصل سويسرا بتونس ممثل المصالح الإيطالية⁽⁶⁵⁾ أو من طرف الصحافة الإيطالية التي نددت

(64) مذكرة سرية للغاية مؤرخة في 1944/5/29 للمقيم العام بتونس تحت عنوان (ترحيل الإيطاليين) انعقد هذا بالجزائر بتاريخ 1944/5/26 ومن الحاضرين، 3 أعضاء عن وزارة الشؤون الخارجية، عضو عن وزارة المالية وعضوان من الإقامة العامة بتونس ... وردت في : أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

(65) رسالة مؤرخة في 1944/12/13 من قنصل سويسرا بتونس إلى المقيم العام الفرنسي بها، أرشيف الإقامة العامة، ص 58. ورقة 3.

بالعمليات وقدمت شهادات لمبعدين سابقين⁽⁶⁶⁾، أو نتيجة لضغوطات القوى الديمقراطية الفرنسية بتونس أو فرنسا⁽⁶⁷⁾.

- قرارات العفو المتتالية : فقد تشكلت لجنة فرنسية بأمر 22 جوان 1944، مهمتها فحص ومراجعة حالات إبعاد الإيطاليين وتقديم ملاحظاتها ورأيها حول ذلك إلى المقيم العام، الذي يقرر بدوره مصير المبعدين⁽⁶⁸⁾، وقد عقدت هذه اللجنة نحو ثمانية وعشرين اجتماعا، ونظرت في نحو ألف وثلاثمائة وثلاثة وخمسين ملفا وحالة، واقررت إطلاق سراح نحو خمسمائة وإحدى عشر مبعدا، وهو ما أدى إلى التقليل من العدد الجملي للمبعدين الذي أصبح لا يتجاوز ألف ومائة وثلاثة وثمانون مبعدا⁽⁶⁹⁾ إلى حدود يوم 15 أكتوبر 1944 منهم مائة وأربعة نساء بمحتشد قمرت⁽⁷⁰⁾ (شمال تونس) والبقية في محتشدات قفصة ومارث⁽⁷¹⁾ :

يضاف إلى ذلك عمليات إطلاق السراح التي بادرت بها السلطات الفرنسية بمناسبة الأعياد الوطنية وأعياد «التحرير».

(66) من أمثلة ذلك خطايات والأحاديث الإذاعية التي أدلى بها مدير صحيفة «L'Union» أمام اللجنة الاستعمارية بتاريخ 1945/8/1 وموقف الحزب الشيوعي الفرنسي. أرشيف الإقامة العامة، ص 58، ورقة 29 وما يليها.

(67) من ذلك حملة بوزنكيت Bouzanquet أمام اللجنة الاستعمارية بتاريخ 1945/8/1 وموقف الحزب الشيوعي الفرنسي. أرشيف الإقامة العامة، ص 58، ورقة 29 وما يليها.

(68) الرائد الرسمي عدد 53 مؤرخ في 1944/6/30 وتركب من سبعة أعضاء برئاسة الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بتونس ووقع تجديدها بأمر مؤرخ في 1944/5/10.

(69) تقرير مؤرخ في 1944/10/31. أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

أيضا مذكرة بعنوان: الإبعاد، أرشيف وزارة الخارجية، ص 52، ورقة 51.

(70) أرشيف وزارة الخارجية، ص 58، ورقة 51.

(71) مع العلم أن محتشد مارث فتح باقتراح من القنصل السويسري بتونس ومحاولة لتخفيف ضغط المحتشدات الأخرى.

تقرير مؤرخ في 1944/12/13. أرشيف وزارة الخارجية، ص 52، ورقة 6.

- قبول منات من المبعدين بالشروط الفرنسية بالرحيل عن البلاد مقابل إطلاق سراحهم من المحتشدات، خاصة بعد الاتفاق بين الحكومة الإيطالية والفرنسية المؤقت حول ذلك ⁽⁷²⁾.

ويظهر أن السلطات الفرنسية قد اقتنعت بضرورة إطلاق سراح المبعدين الذين لا يشكلون خطرا على السياسة الفرنسية بتونس، ولا يمثلون حاجزا أمام طموحاتها، مع الإبقاء على الذين «مازالت ميولاتهم فاشية وعدائية خاصة تجاه فرنسا» ⁽⁷³⁾. لكن رفع الإبعاد أو إلغاؤه ظل وفي كل الحالات مشروطا بضرورة مغادرة الإيطاليين للبلاد التونسية ... ورغم ذلك لم تنقطع عمليات الإبعاد إلا أنها أصبحت ذات طابع فردي خاصة بعد صدور الأمر المؤرخ في 10 أوت 1944، القاضي برفع إجراءات الإبعاد والإقامة الجبرية بأمر جماعي ⁽⁷⁴⁾ مما أدى إلى تقلص عدد المبعدين الإيطاليين حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن :

جدول عدد 3 ،

الماسونيون الإيطاليون المبعدون ⁽⁷⁵⁾

| المحتشد | أعمارهم أقل من 37 سنة | أعمارهم لأكثر من 37 سنة | الجملة |
|---------|--------------------------|----------------------------|--------|
| صواف | 18 | 14 | 32 |
| قفصة | 16 | 17 | 33 |
| الجملة | 34 | 31 | 65 |

(72) من مداخلة Bouzanquet التي صرح بها أمام اللجنة الإستعمارية. م. م.

(73) أرشيف وزارة الخارجية، ص 52، ورقة 32.

(74) ورد النص في : أرشيف الإقامة العامة، ص 2366.

(75) مذكرة أمنية مؤرخة في 1944/1/4، أرشيف الإقامة العامة، ص 2371.

عددهم هو نحو ألف وأربعمائة وثمانية يوجدون في المحتشدات، يضاف إليهم نحو تسعة وخمسون آخرون⁽⁷⁶⁾ وذلك دون اعتبار سجناء الحرب⁽⁷⁷⁾. ويظهر أن عملية «تحرير» جميع المبعدين الإيطاليين من المحتشدات قد تمت يوم 3 ديسمبر 1945⁽⁷⁸⁾. وبذلك تنتهي مأساة الإيطاليين وخاصة هؤلاء الذين ظلوا لمدة تناهز السنتين في مختلف المحتشدات في ظل ظروف صعبة وشاقة.

(76) إحصائية بعنوان «مبعدون» مؤرخة في 1945/6/27 أرشيف الإقامة العامة، بكرة 141، م 1 ورقة 421.

(77) بالنسبة لسجناء الحرب الذين استخدموا في الاقتصاد المدني كان عددهم نحو 14665 سجينا بتاريخ يوم 1944/11/25. منهم: 9442 ألماني و5223 إيطالي؛ انظر حول ذلك:

(78) رسالة مؤرخة في 1945 من إدارة إفريقيا-الشرق تؤكد رسميا إلغاء قرارات إبعاد الإيطاليين وإطلاق سراح من تبقى منهم في المحتشدات يوم 1945/12/3 أرشيف وزارة الخارجية، ص 58، ورقة 42.